

Distr.
GENERAL

S/1998/808
26 August 1998

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالوكالة بالبعثة الدائمة
للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة

يسعدني أن أرفق إليكم طيه البيان الصادر عن اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي بالجماهيرية العربية الليبية، اليوم ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٨، الذي يتضمن رد الجماهيرية العربية الليبية على الرسالة المشتركة الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة يوم ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٨.

وسوف أكون ممتنا جدا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن، وتوزيعها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق المجلس.

(توقيع) رمضان أحمد برق
القائم بالأعمال بالوكالة

مرفق

بيان اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي
والتعاون الدولي

أطلعت اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي على الرسالة المشتركة الموجهة من حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٨ بشأن قبولهما إجراء محاكمة للمشتبه فيهما في حادث تفجر طائرة البانام ١٠٣ فوق لوكربي في بلد ثالث محايد، وتود في هذا الصدد أن تذكر بالأضرار البشرية والمادية والمعاناة التي تعرض لها الشعب الليبي دون مبرر من جراء العقوبات الظالمة المفروضة عليه طيلة السنوات السبع الماضية نتيجة عدم التجاوب مع المبادرات الإيجابية التي عرضتها الجماهيرية العظمى والرامية إلى إيجاد حل سلمي يرضي كافة الأطراف ويضمن محاكمة عادلة ونزيهة للمشتبه فيهما والتي حظيت بالترحيب والتأييد من منظمات دولية وإقليمية ودول شقيقة وصديقة نعرب لها عن تقديرنا لوقوفها مع الشعب الليبي وللجهود التي بذلتها في محاولة للوصول إلى هذا الحل الذي يحقق العدالة للمشتبه فيهما ولأسر الضحايا. كما أن حكم محكمة العدل الدولية ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٨ جاء ليؤكد صحة مواقف الجماهيرية العظمى وبطلان العقوبات. وتأسف اللجنة لمرور تلك السنوات دون قبول مثل هذا الحل الذي نال تأييد كل المنظمات الدولية، كما تأسف لذلك الازدراء بإرادة المجتمع الدولي ومحكمة العدل الدولية.

وفي الوقت الذي تعلن فيه اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي عن قبولها للتطور الذي حصل على موقف حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وهو ما سبق وأن طالبت به، تؤكد على ضرورة إنهاء العقوبات التي فرضت بمقتضى القرارين رقم ٧٤٨ لسنة ١٩٩٢ و ٨٨٣ لسنة ١٩٩٣.

وإن اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي يحدوها الأمل في أن حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة جادتان في حل هذا المشكل حلا نهائيا، وأنهما صادقتان في ذلك وليستا مضطرتين، وهذا ما ستثبته الإجراءات أمام العالم عندما تكون خالية من أي اشتراطات من طرف حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة تعيق إجراء المحاكمة.

وتود اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي أن تؤكد بأنها ستتعامل إيجابيا مع هذه الخطوة وستعطيها ما تستحقه من اهتمام وعناية.

- - - - -